PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**7-January-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**170,000**
TITLE :	**Medical Syndicate Are Unclassified for the Parliamentary Elections**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Faten Khedewy**

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

النقابات الطبية «خارج التصنيف» فى انتخابات البرلمان

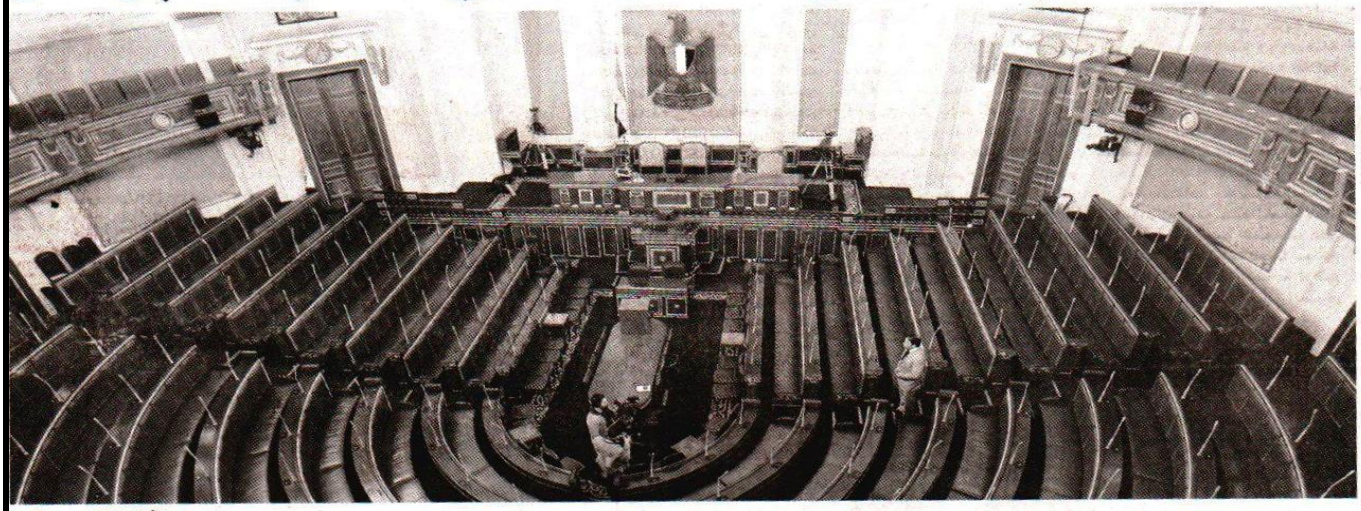

صورة أرشيفية لمجلس الشعب

■ «الصيادلة» تمر بأحلك أيامها فى انتظار «حكم» الحراسة ■ خالد سمير: الأطباء نقابة مهنية وليست سياسية

كتبت - فاتن خديوى:

بنهاية عام ٢٠١٤ شهدت النقابات الطبية أحداثاً ساخنة انتهت بالتعديلات التى أقرها الرئيس عبدالفتاح السيسى على قانون ١٤ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية والمنتظر عرضها على البرلمان القادم لإقرارها بشكل رسمى، وبالنسبة للعام الجديد ٢٠١٥.

وعما إذا كانت نقابة الأطباء ستدعم مرشحين لها فى البرلمان المقبل من عدمه، أكد الدكتور خالد سمير - عضو مجلس نقابة الأطباء - أن نقابة الأطباء نقابة مهنية لا دخل لها بالشأن السياسى ومنها انتخابات البرلمان والمجالس النقابية، مشيراً إلى أن النقابة لن ترشح أيا من أعضائها لانتخابات البرلمان القادم، ولكنها تشجع الأطباء المنتمين للأحزاب السياسية على الترشح للمجلس القادم حتى تكون قضايا الأطباء خاصة والمنظومة الصحية عامة على رأس القضايا التى يناقشها المجلس، وذلك دون دعم مباشر من النقابة.

وأشار سمير إلى أن اتحاد النقابات حاول استغلال كوادر وقدرات نقابة الأطباء فى النشاط السياسى والدفع بها فى المجالس النقابية، وهو ما رفضه الأطباء وبناءً عليه قامت بتجميد عضويتها فى اتحاد النقابات.

وأكد عضو مجلس نقابة الأطباء أن التعديلات التى أقرها رئيس الجمهورية حلت جزءاً كبيراً من مشكلة كادر الأطباء، ولكن أمامنا طريق طويل لإصلاح المنظومة الطبية، مشيراً إلى أن النقابة تسعى لفصل العمل العام عن الخاص الأمر الذى لا يتحقق إلا بتوفير أجر كاف وعادل للأطباء يضمن لهم حياة كريمة.

وعن خطة نقابة الأطباء لعام ٢٠١٥، أكد سمير أن النقابة ستكمل ما بدأته العام الماضى وستستمر فى الدفاع عن حقوق الأطباء بل والنهوض بالمنظومة الصحية، مشيراً إلى أن النقابة ستعمل على إصدار قانون خاص بتنظيم ومزاولة مهنة الطب.

وأكد أن نقابة الأطباء ستسعى خلال العام الحالى إلى زيادة مواردها حتى يتسنى لها القيام بدورها، وزيادة معاشات الأطباء والذى يتحقق من خلال زيادة الدمغة الطبية، وتغيير

خالد سمير

المنظومة القانونية بشكل يجرم الاعتداءات المتواصلة من المرضى تجاه العاملين فى الحقل الطبى.

وأشار إلى أن النقابة ستشهد فى شهر أكتوبر انتخابات التجديد النصفى على أن يبدأ الترشح للانتخابات فى مايو المقبل، مؤكداً أن هناك ١٠ أعضاء للمجلس لا يحضرون فعاليات النقابة فى حين ينفرد ٩ أعضاء آخرون بالقرار وهو ما يؤثر فى قرارات النقابة واتجاهاتها، مشيراً إلى أن تلك الخطوة ستسهم فى تفعيل أكبر للنقابة التى تمس قطاعاً كبيراً من المجتمع.

أما بالنسبة للوضع بنقابة الصيادلة فهى تمر بأحلك أيامها منذ الأشهر الأخيرة من العام المنصرم ٢٠١٤، واستمر حتى بداية العام الحالى انتظاراً للحكم النهائى بشأن فرض الحراسة على نقابة الصيادلة، يأتى ذلك فى الوقت الذى استعد فيه الصيادلة لانتخابات التجديد النصفى المزمع إجراؤها فى مارس المقبل.

وأكد الدكتور حسام حريرة - عضو مجلس نقابة الصيادلة - أنه فى حالة فرض الحراسة على نقابة الصيادلة، فإن المجلس موجود وسيقوم بدوره على أكمل وجه، مشيراً إلى أن الانتخابات ستقام بقوة القانون وبتحصين من الجمعية العمومية وتحت إشراف قضائى كامل.

وأشار حريرة إلى أن هناك ٥٠٠ ورشة

كوثر محمود

بالجمهورية تواجه الحراسة، أما فى حالة قيام الحارس القضائى - إذا تم فرض الحراسة على نقابة الصيادلة - بإلغاء الانتخابات وهو أمر مستبعد، فسيتقدم جميع المرشحين للانتخابات برفع دعاوى قضائية بمجلس الدولة.

وأوضح أن الجمعية العمومية المقرر انعقادها فى ١٧ يناير المقبل ستناقش تداعيات قضية فرض الحراسة والحكم المنتظر فى ١٥ يناير المقبل أيا كانت نتائجه، ومناقشة قيام شركات توزيع الأدوية بخفض فترات الائتمان والخصم النقدى من جانب واحد دون الرجوع للصيادلة، الأمر الذى سيضر بمصالح ٦٠ ألف صيدلية، وتعرضها لمشكلات اقتصادية تؤثر فى الخدمة الدوائية المقدمة للمرضى، مشيراً إلى أن أقل شركة دواء أرباحها تتعدى الـ ٥٠ مليون جنيه سنوياً.

وعن خطة النقابة لعام ٢٠١٥، أكد حريرة أن مجلس النقابة المنتخب سيستكمل ما بدأه المجلس الحالى فى إصراره على إنشاء هيئة عليا للدواء وتطبيق الاسم العلمى للدواء، ومحاربة الأدوية منتهية الصلاحية والمغشوشة والمهربة، والعمل على تعديل قانون ١٤ لسنة ٢٠١٤.

وأشار حريرة إلى أن النقابة لديها خطة كاملة للبرلمان القادم، وأبرزها مناقشة التشريعات القانونية التى تعود للستينيات من القرن الماضى، والعمل على إصدار قانون خاص بتنظيم ومزاولة مهنة الصيدلة، بل وإصدار قانون المهن الطبية يليق بالطبيب المصرى.

وأشار حريرة إلى أن نقابة الصيادلة أهدت الدولة العام الماضى ٦٠٠٠ صيدلية إكلينيكية بتكلفة تقدر بـ ٦٠٠ ألف جنيه، وستفتح المزيد والمزيد من الوحدات فى العام الحالى.

وأكد حريرة أن نقابة الصيادلة لن ترشح أياً من أعضاء مجلس نقابتها للانتخابات البرلمانية، ولن تدعم أى طبيب فى البرلمان القادم، معللاً أن النقابة ليس لها شأن بالعمل السياسى وعليها العمل على أرض الواقع لخدمة الصيادلة والمواطنين.

أما نقابة التمريض فأمورها مستقرة على عكس النقابات السابقة، ومن جانبها قالت الدكتورة كوثر محمود نقيب التمريض، إن مجلس الوزراء كلف لجنة ثلاثية تتشكل من الدكتورة ناهد العشرى وزيرة القوى العاملة ونقيب التمريض ومستشارة من وزارة العدل لمناقشة قانون تنظيم ومزاولة مهنة التمريض.

وأكدت نقيب التمريض أن اللجنة تجتمع مرتين شهرياً لمناقشة القانون، مشيراً إلى أن القانون جار الانتهاء منه وسيعرض على الرئيس مطلع الشهر القادم.

وعن خطة نقابة التمريض خلال ٢٠١٥، أكدت محمود أن النقابة ستستكمل تطبيق الخطة القومية للتمريض، وتعليم التمريض بعد الثانوية العامة والذى سيتم تطبيقه على ٣ مراحل تغطى جميع محافظات الجمهورية، إلى جانب تدريب العاملين بالتمريض وتطوير أدائهم، الأمر الذى سيصب فى مصلحة المواطن، مشيراً إلى أن النقابة تأمل من وزارة المالية دعم التمريض مالياً لتحسين أحوالهم المادية.

بالنسبة لنقابة الأسنان، أكد الدكتور محمد عبداللطيف - عضو مجلس نقابة أطباء الأسنان - أن النقابة ستسعى خلال عام ٢٠١٥ على تحقيق أهداف الأطباء والتى تتمثل فى دخل عادل وكاف للطبيب وزيادة معاش الطبيب الذى لا يتعدى الـ ٦٠٠ جنيه.

PRESS CLIPPING SHEET